بلدان نامية تتميز ببنيات اقتصادية شبيهة . وبالتالي ، يمكن القول ان الامور تجري وكأن نظرية توما ودرابكين (رفض التكامل الاقتصادي مع اسرائيل ومع الاردن والبلدان العربية) جاءت نتيجة مساومة بين توما (فلسطيني) ودرابكين (اسرائيلي) اللذين حرصا على تجنب المواقف « الموالية » وعلى الحفاظ على « الحياد » ! ولا تخرج عن اطار هذا التفكير مسألة طرح « المشاريع التكاملية » التي قد تقام باتفاق مشترك (الاردن ، الدولة الفلسطينية واسرائيل) .

وتجدر الاشارة هنا الى ان « توما ودرابكين ، حددا مفهوم المقومات الاقتصادية بقدرة الاقتصاد على التوصل الى مستوى من الدخل الفردي ، مشابه لاقتصاديات دول اخرى في المنطقة ، يتوفر لها موارد مماثلة (١٤) . وانطلاقا من هذا التعريف ، يعتبر الكاتبان ان مثل هذه الدولة قابلة للحياة اقتصاديا ولكن بشرط : « ان المقومات ليست ملازمة للدولة المقبلة ، بل ، يمكن تحقيقها»(١٥) . وتبدو لنا استنتاجات توما ودرابكين غامضة .

٤ ـ نظرية رفض اي تعاون اقتصادي مع اسرائيل

اما الكتاب الموالون لدولة فلسطينية مستقلة ، لا تقيم اية علاقة سياسية او اقتصادية مع اسرائيل ، فقد اعتمدوا كذلك على حجج اقتصادية ، بغية مواجهة الاطروحات المناهضة . فانطلقوا من الامكانيات الكبيرة المتوفرة للدولة ، بهدف اثبات قدرتها على الحياة وبالتالي على الاستقلال . وعلى سبيل المثال ، قام انطوان زحلان بدراسة الموارد الاقتصادية المتوفرة للشعب الفلسطيني ، في مقال له حول المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية في الضفة الغربية . واعتبر ان هذه الموارد تتيح له (اي للشعب الفلسطيني) اقامة دولة مستقلة . ويضيف زحلان انه بالرغم من صعوبة مثل هذه المهمة ، كما هو الحال ، حسب رأيه ، بالنسبة لاية دولة جديدة تقام في العالم الثالث ، غير ان هناك طاقات مهمة متوفرة لبناء الدولة : يد عاملة كفوءة ، امكانيات مالية ، وموارد طبيعية وسياحية (١٦) .

والحقيقة ان طرح مسألة المقومات الاقتصادية ، كشرط للاستقلال السياسي يخفي وراءه موقفا سياسيا ، ذلك ان جميع الذين تعرضوا لهذا الموضوع ، سواء كانوا موافقين على انشاء دولة فلسطينية مستقلة بلا رابط او علاقة مع اسرائيل ، او غير موافقين ، قد اعتمدوا على مواقف سياسية مسبقة ، لتبرير قابلية هذه الدولة او عدم قابليتها للحياة اقتصاديا ؛ وطرحوا شروطا اقتصادية مختلفة انطلاقا من تعريف مختلف لمفهوم المقومات . وهكذا برروا مواقفهم السياسية انطلاقا من هذا المفهوم ، في حين ان الحلول الخاصة بمستقبل المناطق المحتلة لا تقوم على دوافع اقتصادية بل هي ، في المقام الاول ، نتيجة اعتبارات سياسية .

« افي بلاسكوف » هو من الكتاب النادرين الذين تناولوا الخيارات المختلفة المطروحة للدولة الفلسطينية المقبلة ، دون الاستناد الى مفهوم المقومات . ويعتبر بلاسكوف ان معرفة ما اذا كان الكيان الجديد قابلا للحياة اقتصاديا او غير قابل ، ليست بالأهمية فالقرارات السياسية

لا الاقتصادية،هي التي تؤدي الى نشوء بعض « الحلول » . وحسب رأي بلاسكوف ، ان الذين تعرضوا لموضوع الدولة الفلسطينية ، سواء كانوا موافقين على دولة مستقلة ، او غير موافقين ، قد شددوا سوية على التعريف الغامض لمفهوم « المقومات الاقتصادية » لتبرير موقفهم السياسي (١٧) .

وتجدر الاشارة الى ان المشكلة هذه طرحت بالنسبة للاردن بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . ويكفي هنا ان نعيد للذاكرة ما طرح من شكوك في الادبيات الاقتصادية وقتذاك حول قدرة الضفة الشرقية على البقاء بعد فقدان الضفة الغربية (١٨) . الا ان المعطيات تظهر بوضوح ، بعد اربع عشرة سنة من حرب حزيران ١٩٦٧ ، ان الاردن يشهد وضعا اقتصاديا ايجابيا لم يعرف له مثيل من قبل ، حيث ان هناك ازدهارا اقتصاديا ميز مرحلة ما بعد حرب تشرين اول ١٩٧٣ .

استراتيجية الدولة الفلسطينية ام استراتيجية الصمود ؟

اضافة الى النظريات التي طرحت حول الدولة الفلسطينية انطلاقا من مفهوم المقومات ، هناك تصور تناول موضوع الدولة ، من زاوية وضع استراتيجية اقتصادية لها تقوم على اساس اعداد خطة اقتصادية للدولة المقبلة ، ودراسة الامكانيات المتوفرة لهذه الدولة على صعيدي التنمية والنمو الاقتصادي . ان مثل هذا التصور يبقى في مجال النظرية ، وقد يطرح فرضيات تكون بعيدة كل البعد عن الواقع ، لأنه ينطلق من الوضع الاقتصادي الراهن للمناطق المحتلة . فقد يطرأ تغيرات (وربما تغيرات جذرية) على الوضع عند الانسحاب الاسرائيلي المحتمل من الاراضي المحتلة (١٩٦٧) ، سواء على صعيد الموارد الطبيعية والسكان واليد العاملة ، الخ ... او على صعيد الوضع السياسي في المنطقة ككل . كما ان اية خطة اقتصادية مرهونة بطبيعة النظام السياسي في الدولة المقبلة ، وطبيعة علاقاته الخارجية .

ومع ذلك ، انصب بعض الباحثين على تناول الموضوع من هذه الزاوية . فقد اثار غسان حرب ، مثلا ، موضوع اليد العاملة ومشاكل الاستخدام في الدولة المقبلة (١٩) ، وقام اميل نخلة بدراسة امكانيات التنمية الاقتصادية في الدولة الفلسطينية المقبلة ، انطلاقا من طاقات الشعب الفلسطيني الحالية (٢٠) . وقد جاء تصور نخله هذا نتيجة عدم قناعته بأمكانية حصول اي تغير ايجابي في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الاحتلال الاسرائيلي . يقول نخله : « لا يمكن ان نتوقع اي تقدم حقيقي في ظل الاحتلال ، فالتقدم ممكن فقط عندما يستبدل نظام الاحتلال بنظام جديد » (٢١) . اذا كان نخله يعني بـ « التقدم » ، التنمية الاقتصادية » ، فذلك مبرر دون شك ، حيث لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية في ظل الاحتلال الاسرائيلي . اما اذا كان يعني « بالتقدم » استحالة التأثير على الاوضاع الاقتصادية في ظل الاحتلال ، ولا بد من انتظار الانسحاب الاسرائيلي ، فهنا يكون نخله قد تجاهل ، بقصد او بدون قصد ، الواقع الفلسطيني وظروف الاحتلال الاسرائيلي .

ذلك هو المفهوم التقليدي : ينبغي على البلد الواقع تحت الاحتلال التحرر من الهيمنة قبل